

خلفية للمعلم : الاقلية العربية وقضايا الحق في المسكن

ثمة علاقة وثيقة بين التمييز التاريخي الذي مورس تجاه الأقلية العربية في مجال الأراضي والمسكن، وتطور ظاهرة "البناء غير المرخص" في المدن والقرى العربية. مصادرة الأراضي من مالكيها العرب وتقليص مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية، بالإضافة إلى القيود المتنوعة والعديدة المفروضة على استخدامات الأراضي التي بقيت بملكية عربية و/أو تقع داخل مناطق نفوذ البلديات العربية، خلقت ضائقة إسكان خطيرة في صفوف الجمهور العربي. غياب البرامج الحكومية التي يمكنها توفير الاستجابات (ولو بحدّها الأدنى) لاحتياجات الجمهور العربي في مجال المسكن (والأخذة بالتعاطف بوتيرة متسارعة) مثل إقامة أحياء و/أو بلدات عربية جديدة، وبناء المساكن العامه اللائقة، وبرامج الدعم المادي (قروض اسكانيه بشروط مريحه وهبات ماديه) التي يستفيد منها الجمهور اليهودي، كل هذه خلقت تفاقماً خطيراً في الضائقة، وقللت على نحو بالغ خيارات المسكن المتاحة للمواطنين العرب. النقص في احتياطي الأراضي المُعدّة للجمهور العربي، والاكتظاظ الذي تعاني منه المدن والقرى العربية، يجسدان حجم الضائقة. يشار في هذا الصدد أنّ المساحة الكلية لمناطق نفوذ السلطات المحلية العربية لا يصل اليوم إلى 2.5% من مساحة دولة إسرائيل. وعلى الرغم من وتيرة النموّ السريعة للجمهور العربي الذي ضاعف نفسه سبع مرّات منذ العام 1948، على الرغم من ذلك تقلّص منذ قيام دولة إسرائيل احتياطي الأراضي التابع لهذه الفئة السكانيّة بنحو النصف. بالإضافة إلى هذا، لم تُقَمَّ منذ قيام إسرائيل أيُّ بلدة عربية (باستثناء البلدات في النقب، التي ابتغت تجميع السكّان العرب البدو والسيطرة على أراضيهم) بالمقابل، ثمة مئات البلدات اليهودية الجديدة التي أقيمت منذ ذلك الحين. يُضاف إلى ذلك تعنّت دولة إسرائيل ورفضها الاعتراف بالقرى البدوية في النقب والجليل، تلك التي كانت بمعظمها قائمة قبل العام 1948، والتي يقطن فيها زهاء

80000 عربيّ. تتجاهل سياسة التخطيط الإسرائيليّة تجاهلاً مطلقاً وجود هذه القرى وتتنكّر لحقوق قاطنيتها على الأرض.

لم تقف الأمور عند هذا الحدّ. ففي الوقت الذي تعجّل فيه دولة إسرائيل في هدم البيوت في المدن والقرى العربيّة، فهي تدفع قُدماً و/أو تبادر إلى مخطّطات ومبادرات تشريعيّة تمييزيّة تنتهك حق المواطنين العرب في المأوى، وتفرض المزيد من القيود على إمكانيّات السكن السانحة لهؤلاء. على سبيل المثال، ما زال مشروع قانون تعديل قانون دائرة أراضي إسرائيل (الذي يسمّى اليوم "قانون سلطة أراضي إسرائيل - قانون 1960 ما زال مطروحاً على طاولة الكنيست على نحوٍ يمكن دولة إسرائيل من ممارسة التمييز على خلفيّة قوميّة في كلّ ما يتعلّق برصد موارد الأراضي التي تُدار من قبلها. الفترة الأخيرة تشهد محاولات متكرّرة لإبعاد المواطنين العرب عن السكن في البلدات اليهودية ووضع شروط مختلفة ومن بينها اشتراط السكن في هذه البلدات بتقبّل القيم الصهيونيّة، بل تبني هذه القيم. هنالك ايضاً تعديل قانون دائرة أراضي إسرائيل الذي يضفي صبغة قانونيّة على لجان القبول في البلدات الجماهيريّة، والتي استخدمت- وما تزال -كجهاز تصنيف للحيلولة دون سكن المواطنين العرب في هذه البلدات.

أما الغبن الأكبر فشده النقب، إذ تتعامل الدولة مع المواطنين العرب البدو على أنهم غزاة، وترفض الاعتراف بقراهم وبمليكيّتهم التاريخيّة على أراضيهم. يعيش اليوم نحو 80 ألفاً من العرب في النقب في عشرات القرى غير المعترف بها، حيث تجاهلت المخططات الرئيسيّة وجودها، وأشارت الى أراضي سكانها على أنها زراعية، أو معدّة لأغراض عامّة، ونتيجة لذلك لا يستطيع السكان الحصول على رخص بناء، وتعتبر قراهم وبيوتهم كلها غير قانونية ومهددة بالهدم. تشهد السنوات الاخيرة تصعيداً حيث تسعى الدولة من خلال مخطط برافر الى الاستيلاء على 90% من أراضي عرب النقب، أي هدم وتهجير غالبية القرى.

لغياب البدائل القانونيّة ولمحدودية خيارات السكن المتوفرة للمواطنين العرب، يجد الكثير منهم مرغمين على إيجاد حلول سكنيه حتى من خلال "البناء غير المرخص".

أما في النقب، فإنّ هذا البناء يفرضه الواقع الذي خلقتة السياسة التي ترفض الاعتراف بالقرى العربية وبحقوق أهلها في ملكية الأرض.

يثير مصطلح "الحق في المسكن"، في بعض الأحيان، نفورًا غير مفهوم.. قد يعود مصدر النفور لكون هذا المصطلح لم يترسّخ بعد في الخطاب العامّ وفي الخطاب القانونيّ، لذا تراه يثير الكثير من الاستغراب وعلامات السؤال. من ضمن هذه الأسئلة: هل ما يعنيه الحقّ في السكن بالنسبة للأقلية العربية هو حق جماعي وليس فردي؟ هل، وكيف يتم تطبيق التمييز تجاه المواطنين العرب في إسرائيل في مجال توزيع الأراضي، البناء والمسكن؟ هل من واجب الدولة الأخذ بعين الاعتبار خاصية الأقلية العربية لذلك عليها توفير اراضي مخصصة للبناء؟ هل يعني ذلك أنّ الجميع يملكون الحقّ في امتلاك أرض بناء/ او شقة؟ ما هي الظروف التي تُمكن الاقلية العربية من ادّعاء أنّ حقّه في المسكن قد انتهك؟ وما هي الواجبات الملقاة على عاتق الدولة تجاه هذا الاقلية؟ ما هو الثمن الحقيقي الذي يدفعه المواطنون العرب في إسرائيل نتيجة هذا التمييز؟ هل كون إسرائيل معرّفة كدولة يهودية – ديمقراطية يُلزمها بانتهاج التمييز ضد الأقلية العربية؟

الحقّ في المسكن حقّ يوفّر حماية للفرد والمجموعة في مواجهة القرارات السلطويّة التي تمسّ بمأواها؛ ويمكن الفرد والمجموعة من مطالبة الدولة بالعمل على حماية حقّه في المسكن ورصد الموارد لهذا الغرض؛ ويُلزم السلطة بتحديد السياسات وسلّم التفضيلات. قد يعود السبب في نفور أصحاب القرار من سحب خطاب الحقوق على مجال الإسكان إلى ما ذكر أعلاه. أضف إلى ذلك أنه في غياب حقّ مُدرّج ومحميّ في المسكن، يصبح في مقدور السلطة التصرف وفقًا لسياسة غير واضحة، وتغييرها صباح مساء، دون رقابة جماهيريّة أو قضائيّة.

## الأهداف

- التعرف على الحق في المسكن، الوقوف عند العلاقة بين الحق في المسكن وحقوق الاقليات.
- الاطلاع على معطيات عن وضع الحق في المسكن في المجتمع العربي.
- التعمق في مناقشة معضلات الحق في المسكن الخاصة مقابل العامة، البناء غير المرخص في البلدات العربية، كحالة للبحث.